

Distr.: General
20 February 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البنود ١٧ و ١٨ و ١٠٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وإحفا بالرسائل السابقة لهذه البعثة، بما فيها الرسالتان المعمتان بوصفهما الوثيقتين A/61/571-S/2006/884 و A/61/954-S/2007/354 فيما يتعلق بانتهاك النظام الإسرائيلي السافر لأبسط مبادئ القانون الدولي بتوجيه تهديدات لجمهورية إيران الإسلامية، أود أن أثيركم بأنه، في غياب أي إجراءات من جانب مجلس الأمن، وفي ازدياد تام للأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الأحكام التي تدعو إلى الإحجام "عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة"، واصل مختلف المسؤولين الإسرائيليين بلا هوادة ودون التعرض لأي عقاب تهديداتهم الخبيثة باللجوء إلى استعمال القوة ضد جمهورية إيران الإسلامية.

وفي هذا الصدد، وفي ملاحظة مهينة أخرى ضد بلدي، هدد رئيس وزراء النظام الإسرائيلي يوم الاثنين، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، باستخدام العمل العسكري ضد إيران، وكشف مرة أخرى عن الطبيعة العدائية والإرهابية للنظام المذكور بقوله "إننا



لا نستبعد أي خيار من حيث المبدأ“ في التصدي لبرنامج إيران النووي السلمي. وكان السفير الإسرائيلي في لندن قد أصدر أيضا في وقت سابق، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، في معرض إشارته إلى برنامج إيران النووي السلمي، تهديدات بقوله ”ينبغي أن يكون من الواضح أنه في حالة عدم تعاون إيران، فإنه لا مفر من المواجهة العسكرية“.

وتأتي هذه التهديدات غير المقبولة وغير المبررة بعد العديد من التهديدات الأخرى التي صدرت فيما مضى، بما فيها ملاحظات رئيس الوزراء الإسرائيلي في عام ٢٠٠٧ التي شدد فيها على أنه ”لا أحد يستبعد الخيار العسكري ... وقد يستحيل تدمير البرنامج النووي [الإيراني] بأكمله ولكن سيكون من الممكن أن يلحق به ضرر يعيده سنوات إلى الوراء ...“.

وإن الواجب اليومي من التهديدات الإسرائيلية ضد جمهورية إيران الإسلامية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر البيانات السابقة الذكر وتلك الواردة في الوثيقتين A/61/571-S/2006/884 و A/61/954-S/2007/354، يشكل انتهاكا سافرا لأهم مبادئ القانون الدولي والأحكام الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فهو يقتضي ردا عاجلا وحازما من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن.

وإنه لمن دواعي السخرية، بل من المنافي للعقل، أن النظام الإسرائيلي بسجله الفاحش وقائمه الطويلة من التصرفات التي لجأ فيها إلى القوة والإرهاب والاعتداء والاحتلال ضد مختلف أعضاء الأمم المتحدة، وبوصفه نظاما ارتكب ولا يزال يرتكب أحد أسوأ أنواع الإبادة الجماعية والعنصرية بل و”التطهير العرقي“ - حسبما ورد في وثائق الأمم المتحدة - ضد الشعب الفلسطيني، يتهم غيره دون أساس من الصحة ب”التحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية“، بما في ذلك في رسالة ممثله الموجهة إليكم في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وتبين التحريفات والافتراءات الواردة في رسالة ممثل النظام الإسرائيلي المذكورة حالة أخرى من ستار الدخان الواهن الذي يستخدمه النظام المذكور لصرف انتباه المجتمع الدولي عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والتطهير العرقي، وأعمال الإبادة الجماعية التي يواصل ارتكابها ضد الفلسطينيين دون التعرض لأي عقاب. وهي أيضا محاولة يائسة لصرف انتباه الأمم المتحدة عن التهديدات غير القابلة للتفسير وغير القانونية التي وجهها النظام المذكور ولا يزال يوجهها لجمهورية إيران الإسلامية وغيرها من بلدان المنطقة.

ومما لا شك فيه أن تقاعس مجلس الأمن في التعامل مع سياسات النظام الإسرائيلي وممارساته الإجرامية، والإفلات من العقاب الذي سمح لهذا النظام أن ينفذ جرائمه حتى الآن، قد زاد من جرأته في سلوكه اللامسؤول. وينبغي لمجلس الأمن أن يرد على هذه التهديدات

بإدانتها بشكل لا لبس فيه وأن يدعو النظام المذكور إلى الكف والإقلاع فورا عن التهديد باستخدام القوة ضد أعضاء الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٧ و ١٨ و ١٠٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد خازاني

السفير

الممثل الدائم
